



الآثار الاقتصادية لاستعمال العملة الأوروبية من طرف البنوك الجزائرية - بين توصيف التحديات و توصيف الفرص -

عبد الطيف بلغرسة
رضى جاوحدو
أستاذ مساعد مكلف بالدروس جامعة عنابة

المقدمة :

يكتسح اليورو يوما بعد يوم مساحة جديدة في التعامل و التبنى من طرف دول جديدة و تكتلات عديدة لما يتيح من فرص تجعل التعامل به مدخل منطقي لتطبيق و عقد اتفاقات شراكة اقتصادية و تجارية مع الاتحاد الأوروبي و هو ما تسعى إليه جميع الدول المقاربة لأوروبا جغرافيا و المشاركة لها اقتصاديا حيث تأتي الدول العربية على رأس الدول النامية الساعية للتعامل باليورو لعدة أسباب سياسية و اقتصادية و تجارية .
و على اعتبار أن الجزائر، فضلا عن مشاركتها أوروبا في البحر الأبيض المتوسط و مشاركتها في اتفاقيات شراكة سياسية و اقتصادية و تجارية ، تعتبر أكبر متعامل اقتصادي لأوروبا في المغرب العربي كما أن أوروبا هي أول متعامل مع الجزائر من حيث حجم و مبالغ ميزان المدفوعات ضمن حركتي التصدير و الصادرات ، فإن الترجمة النقدية لحجم هذه المعاملات لن تكون إلا باليورو و هذا على المستوى الرسمي في البنوك المعتمدة كذا على المستوى الشعبي في السوق الموازية .
و منه تحاول هذه الورقة البحثية التنقيب في جملة الفرص و التحديات التي يفرضها التعامل باليورو من طرف البنوك الجزائرية كإحدى البنوك العربية ضمن الآثار الاقتصادية المترتبة عن التعامل بالوحدة النقدية الأوروبية في إطار التوجه العربي نحو إقامة و حدة نقدية عربية موحدة على غرار تلك ؟! لأوروبية ضمن استراتيجية التكتلات الاقتصادية الجهوية

1- النظام النقدي و المصرفي الأوروبي :

تم توقيع اتفاقية ماستريخت من قبل حكومات المجموعة الأوروبية في المدينة الهولندية التي تحمل اسمها سنة 1991 و ذلك على أساس النجاح الذي حققته تلك المجموعة في إنشاء سوق موحدة و نظام نقدي أوروبي موحد و عليه اتفق المؤتمرون على وضع استراتيجية بعيدة المدى للوصول إلى استعمال عملة أوروبية موحدة و كذا إنشاء نظام موحد للبنوك المركزية و توثيق التعاون في ما بينها و ذلك عبر ثلاث مراحل للوصول إلى الوحدة النقدية الأوروبية .

1-1 المرحلة الأولى :

و كانت بدايتها في يوليو 1990 و نهايتها عام 1994 و تتعلق بحرية انتقال رأس المال داخل حدود المجموعة الأوروبية و كذا تنسيق السياسات النقدية و الاقتصادية بغية الحيلولة دون وجود سياسات متعارضة فيما بينها فضلا عن إلزام الدول الأعضاء بهوامش متساوية بلغت 2.25% على جانبي السعر المركزي مما يؤدي إلى أكثر تنسيق في السياسة النقدية و تحقيق استقرار في سعر الصرف و كذا تكامل الأسواق المالية مما ينسجم مع التباين في أسعار الفائدة أو المداخل الأخرى المختلفة ، فضلا عن تخفيضه للآثار السلبية التي تتركها السياسات النقدية القطرية الخاصة على هيكل و مستوى أسعار الفائدة (Greenaway et Milner, 1997, ص 191) .



كما نصت اتفاقية ماستريخت على إيجاد سياسة استثمارية موحدة في ما يخص انسياب رأس المال من المناطق ذات الإنتاجية المنخفضة إلى المناطق ذات الإنتاجية المرتفعة و تكوين مجموعة نقدية تستطيع مجابهة المخاطر الخارجية التي تتعرض لها رؤوس الأموال الأوروبية , و هذا يقود إلى توسيع حجم الفرص الاستثمارية لهذه الموارد و زيادة ما يمكن استثماره منها بمردود أكبر , و لكن مثل هذا الإجراء قد يؤدي إلى تحريك رؤوس الأموال نحو المناطق الغنية و يحرم المناطق الفقيرة مما يخلق توترات في أسعار صرف العملات الوطنية ذاتها من هنا يرى البعض ضرورة إخضاع تدفقات رأس المال الحر إلى الرقابة الجماعية (أحمد حسن الرفاعي, 1997, ص 19).

2-1 المرحلة الثانية :

المبتدئة في يناير 1994 و المنتهية في 1996, حيث تم فيها بناء مؤسسة النقد الأوروبي , عن طريق تحقيق مزيد من التناسب و التجانس الاقتصادي , و ذلك بالتحرك التدريجي من سياسات نقدية قطرية مستقلة إلى سياسات نقدية أوروبية مشتركة , من خلال التضيق من تذبذبات اختلاف أسعار الصرف و كذا عن طريق ثلاث معايير اقتصادية للتجانس الاقتصادي بين المجموعة الأوروبية و هي :

*/ تحقيق تقارب في معدلات التضخم و أسعار الفائدة .

*/ استقرار أسعار الصرف .

*/ بناء مركز مالي مناسب لدول الاتحاد الأوروبي .

3-1 المرحلة الثالثة :

و التي بدأت سنة 1997 و انتهت في جانفي 1999 مع بداية استعمال اليورو كعملة أوروبية موحدة حيث تم في هذه المرحلة تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول الأوروبية و كذا إنشاء سلطة نقدية أوروبية مشتركة تتخذ شكل مؤسسة النقد الأوروبية أوكلت إليها مهمة المحافظة على احتياطات المجموعة الأوروبية و مراقبتها و إصدار العملة المشتركة و مراقبتها و كذا تحديد حجم عرض النقد للمجموعة و لكل قطر على حد حيث مهامها تتمثل في رسم السياسات الإنمائية و الأدوات النقدية – كمية و نوعية – بحيث تكون موحدة على صعيد الاتحاد لتنظيم حجم السيولة .

4-1 المرحلة الرابعة :

و التي بدأت في يناير 1999 مع بداية استعمال اليورو و الممتدة إلى حد كتابة هذه الورقة البحثية و التي شهدت قيام الاتحاد النقدي الأوروبي و كذا كل المؤسسات النقدية الأوروبية الموحدة التي نصت عليها اتفاقية ماستريخت , و بدأت الدول الأوروبية تدخل الواحدة تلو الأخرى في نظام اليورو و استبداله بعملتها القطرية و الك من طريق الاستفتاء الشعبي تماشيا مع الديمقراطية الأصلية في اتخاذ القرارات المصيرية إلا انه تجدر الإشارة إلى أن بريطانيا لم تنظم إلى حد كتابة هذه الأسطر إلى منطقة اليورو حيث يبقى الجنيه الإسترليني أغنى من اليورو حاليا .

و هكذا تحقق لأوروبا أكبر طموحاتها بعد الوحدة السياسية – و التي لن تكون بعيدة - , و هي عبوة للدول العربية إن أرادت أن يكون لها موقع في ظل العولمة و الكوكبة و الكونية .

2- آثار تطبيق نظام اليورو على النظام المصرفي الأوروبي :

إن أول المتأثر بتطبيق نظام اليورو هو القطاع المصرفي الأوروبي في حد ذاته و الذي شهد عدة فرص و واجه عدة تحديات يمكن إجمالها فيما يلي :

1-2 تطبيق نظام اليورو خلق فرصا أكبر للعمل المصرفي الأوروبي تقابلها زيادة في المنافسة و ضغوط ملحوظة على هوامش الربحية .

2-2 قد تتخفف مستوى ربحية المصارف نظرا لتوقع شدة المنافسة بين المصارف نتيجة لانخفاض تكاليف الخدمات المصرفية و تقليص الفروق في نسب العمولة بين مصارف منطقة اليورو .



- 2-3 زيادة عمليات التوسع و الاندماج المصرفي بما في ذلك تأسيس فروع جديدة أو الاندماج مع مصارف أخرى.
- 2-4 ستترتب على المصارف الصغيرة و المتوسطة آثارا سلبية ناجمة عن حرية العمل في جميع دول منطقة اليورو و هذا في صالح البنوك العملاقة .
- 2-5 سوف تحاول كل من الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان اختراق السوق الأوروبية عن طريق تملك مؤسسات مصرفية و مالية أوروبية بهدف تأمين الوصول إلى السوق الموحدة و توفير الأرباح.
- 2-6 زيادة حركة انتقال رأسمال للاستكمال عملية تحرير كافة المعاملات المالية .
- 2-7 في ظل نظام اليورو سوف يتم تطوير التعاون بين المصارف و شركات التأمين ليغطي المستوى الأوروبي بهدف ضمان التعاون و التكامل الشامل لجميع الخدمات المالية .
- 2-8 ان نظام اليورو يسمح للاتحاد الأوروبي بامتلاك نحو 15% من قيمة الأسهم العالمية البالغ مقدارها 4700 مليار دولار علما أن اليابان تستحوذ على 40% في حين تستحوذ الولايات المتحدة على 36%(صندوق النقد العربي ، 1992 ص 15) .

3- آثار تطبيق نظام اليورو على الاقتصاديات العربية :

لم تقتصر آثار استحداث نظام اليورو على أن ترخي بضلالها على الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد بل تعدتها إلى العديد من دول العالم و على رأسها الدول العربية , و ذلك على اعتبار أن أوروبا تعد أهم الشركاء الاقتصاديين في المنطقة العربية و بالتالي فإن تعامل الدول الأوروبية بعملة موحدة جديدة سيدفع الدول العربية إلى التعامل في ميدان التجارة الخارجية مع الدول الأوروبية بعملة هذه الدول أي اليورو الأمر الذي سيقلل من احتياجات الدول العربية من الدولار الأمريكي و غيره من العملات الدولية الرئيسية كاحتياجات نقدية تستخدم في أغراض نسوية المعاملات التجارية الدولية (صلاح الدين حسن السيسي , 2003, ص 44) .

لكن مع الإشارة إلى أن الدولار الأمريكي لا يزال يمثل العملة الدولية الأكثر استعمالا في المنطقة العربية في إطار تسوية المعاملات التجارية , لكن اليورو سيكون أكثر استخداما من قبل دول المنطقة في تسوية صفقات التجارة الخارجية تبعا لأهمية مركز أوروبا في قائمة الدول التي تتعامل معها منطقتنا العربية تجاريا , مع التركيز أن الدولار لا يزال يمثل عملة الاحتياط الدولية الرئيسية حيث يتوقع أن يحافظ الدولار على مركز الصدارة كعملة احتياط خلال السنوات القليلة على أن ترتفع أهمية اليورو تدريجيا ليصبح منافسا قويا للدولار كعملة احتياط رئيسية مع توقع زيادة الثقة في ثبات سعر اليورو مستقبلا خصوصا و أن الهدف الأساسي للمصرف المركزي الأوروبي هو الحفاظ على استقرار الأسعار داخل منطقة اليورو، هذا و قد يستأثر اليورو مستقبلا بنسبة مهمة من إجمالي الاحتياطيات العلمية اذا توافرت في شروط الصلابة و الاستقرار وذلك من خلال تعزيز ثقة الأسواق في اليورو بمختلف أنواعها.

كذلك يتوقع بعض المراقبين أن يحدث الأورو أثارا أعمق في المنطقة العربية و ذلك مثل تسريع جهود الوحدة النقدية و الجمركية و الاقتصادية بين الدول العربية خاصة و أن معظم الدول العربية دخلت في اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي ، كذا يتوقع المتابعين للشأن العربي و تداعيات تأثير اليورو ، أن يتحول من تسعير النفط بالدولار الأمريكي أو حتى ربط عملات دول المنطقة العربية بسله من العملات يأتي اليورو على رأسها.

كما تشير الدراسات الى التوقع بزيادة حجم الطلب في دول منطقة اليورو على صادرات الدول العربية و ذلك لقوة اليورو من جهة و الانتعاش الاقتصادي المتوقع داخل أسواق المنطقة من جهة أخرى ، لكن سوف تتفاوت درجات الاستفادة بالنسبة للدول العربية من هذه التطورات طبقا لمدى ارتباطها الاقتصادي بالدول الأوروبية و كذا مدى انفتاحها على باقي دول العالم .

فضلا عن أنه من إيجابيات تطبيق نظام اليورو المنتظرة على الدول العربية هو خفض تكاليف و مخاطر المعاملات التجارية و المالية مع دول المنطقة مما يعمل على رفع الميزة التنافسية للسلع و الخدمات العربية المصدرة الى أوروبا.

زيادة عن أنه سوف تعمل الوحدة النقدية الأوروبية على زيادة قدر الشفافية المتاحة للقطاعات العربية الوطنية التي لها علاقات تجارية و مالية مع دول اليورو و ذلك لتقييم المنتجات العربية بعملة واحدة في كل الدول الأعضاء مما يؤدي الى تراجع الطلب على الدولار مع مرور الوقت (وزارة الاقتصاد المصرية , 1999 ص 32) .

لكن من الأهمية ذكر أنه سوف تأثر الوحدة الأوروبية النقدية على دول المنطقة العربية في اتجاهين



مختلfin :

3-1 الاتجاه الأول :

أثر الدخل و الذي سوف يأتي بنتيجة طبيعية لزيادة معدلات النمو في منطقة دول اليورو و بالتالي زيادة حجم الطلب على صادرات دول الوطن العربي إلى دول الاتحاد الأوروبي .

3-2 الاتجاه الثاني :

أثر الإحلال حيث سوف يعمل بصورة مختلفة نتيجة زيادة التعاون الاقتصادي بين دول منطقة اليورو و هو ما قد يخفض من حجم الطلب على السلع و الخدمات التي تنتجها المنطقة العربية باستثناء المحروقات , حيث سوف يتحدد الموقف النهائي لكل دولة في ضوء طبيعة علاقاتها الاقتصادية مع دول اليورو و مدى كفاءة مؤسساتها و بنوكها و توافق السياسات الاقتصادية داخلها و انفتاحها على العالم الخارجي .

4- آثار تطبيق نظام اليورو على المصارف العربية :

إحصائية حول التوزيع الجغرافي للـ 100 أكبر بنك عربي Banker جاء في مجلة 1995 حيث نقرأ أن المملكة العربية السعودية قد استحوذت على 29.9 % و الكويت على 13 % و دولة الإمارات العربية المتحدة 11.5 % و البحرين على 10.1 % و باقي دول الخليج العربي على 3.4 % و مصر على 8.3 % و دول المغرب العربي 7.3 % و الدول العربية الأخرى 5 % و إجمالي رأس مال عربي قدره 31519.4 مليون \$. و يعمل في الاتحاد الأوروبي 191 مصرف عربي و هي عبارة عن مصارف رئيسية أو تابعة أو فروع لمصارف رئيسية , حيث تتركز هذه المصارف في إنجلترا حيث تعمل بها 80 مؤسسة مالية و مصرفية عربية , كما تعمل العشرات من المصارف الأوروبية في البلاد العربية , و في الجزائر بلغ عددها حاليا ثلاث مصارف كلها فرنسية . ذلك أن منطقة اليورو من أبرز توجهاتها التوجه المصرفي الثاني و الذي يتضمن تحرير النشاط المصرفي عبر الحدود على أساس مبدأ المعاملة بالمثل (الرفاعي، 1997، ص29) و من هذا المنطلق فان تطبيق مبدأ المعاملة سيفصل من نشاط المصارف العربية داخل منطقة اليورو و يفقدها جزءا من مقدرتها التنافسية لأن معظم الدول العربية لا تعامل المصارف الأجنبية العاملة فوق ترابها بنفس معاملة مصارفها الوطنية و بالتالي فان البنوك التابعة للدول العربية التي لا تطبق مبدأ المعاملة بالمثل على جميع بنوك الاتحاد الأوروبي قد تحرم من دخول السوق الأوروبية الموحدة ، و المعروف أن توجهاتها تناولت تناولت مسألة البنوك التابعة للدول العربية في دول الاتحاد الأوروبي ، و العمليات التي تقوم بها ، ذلك أن السوق الأوروبية أصبحت تمثل سوقا شديدة التنافس بالنسبة للبنوك العربية خاصة مع تنفيذ التوجه المصرفي الجديد ، و زيادة المنافسة و الحمائية في السوق الأوروبية الموحدة ، بالإضافة إلى الحواجز المتزايدة أمام دخولها .

و ازدادت صعوبة التطور العضوي لهذه البنوك بسبب إنشاء شركات تابعة ، كما تعثرت إمكانية شراء بنوك أخرى نتيجة تزايد القيود التنظيمية ، و عليه ، يتعين على البنوك العربية اعتماد المزيد من الوضوح في نشر نتائجها المالية ، من أجل التقيد معايير المحاسبة المعترف بها دوليا، و في ظل هذه القواعد والأنظمة ، لا يتوقع أن تتمكن كل البنوك العربية من الدخول أو البقاء في السوق الأوروبية الموحدة .

و مهما كان الأمر بالنسبة لتأثير الإجراءات على المصارف العربية فان انعكاسها هو أمر في غاية الأهمية و يجب تفحصه بعناية و دقة ، بالإضافة إلى ذلك ، هناك العديد من التحديات التي تواجه العمل المصرفي العربي في السوق الأوروبية الموحدة و منها كفاية رأس المال و تصنيف المصارف العربية .

5- آثار تطبيق نظام اليورو على البنوك الجزائرية :

استلهاما من كل ما سبق ذكره فان لتطبيق نظام اليورو آثارا جلية على البنوك الجزائرية ضمن مجموعة البنوك العربية التابعة للاقتصاديات الوطن العربي خاصة في إطار التجارة الخارجية ذلك أن الإحصائيات تشير إلى أن الجزائر هي أكبر بلدان المنطقة العربية في تعاملها التجاري مع الاتحاد الأوروبي ، و منه تعد أوروبا الشريك الأساسي للجزائر في إطار التبادل التجاري و الاقتصادي .



و تأسيسا على ذلك فان البنوك الجزائرية مدعوة للتكيف مع هذه المعطيات الجديدة و الانخراط في إطار اتفاقية الشراكة الجزائرية - الأوروبية و هي بالتالي تتعرض للأثار كثيرة نأخذ اتفاقية بازل كدراسة حالة تفصيلا لها و شرحا لتداعياتها كما يلي :

*/ إن تطبيق مقررات اتفاقية لجنة بازل سنة 1988 في إطار كفاية رأسمال ، سبترتب عليه إجراء تعديلات في هيكل مصادر التمويل و هيكل الموجودات إضافة إلى إضعاف قدرتها التنافسية في السوق المصرفية الدولية عامة و في سوق الاتحاد الأوروبي خاصة ، و سيؤثر على قدرة المصارف الجزائرية في زيادة رؤوس أموالها و تعزيز مصادر تمويلها .

*/ ستجد المصارف الجزائرية نفسها مضطرة لاحتجاز نسبة عالية من الأرباح ، ان وجدت، بهدف زيادة رؤوس أموالها تدوير الأرباح لبناء احتياطات مما سينعكس على أسهم البنوك الجزائرية في الداخل و الخارج.

*/ سوف تشهد حقوق الملكية أو حقوق المساهمين انخفاضا ملموسا بعد أن كان لهذه الاحتياطات دور في تقوية قاعدة رأسمال المصرفي حيث إن المقررات التي لا تسمح بشمول الاحتياطات غير المعلنة ضمن راس المال الأساسي و لا تسمح كذلك بشمول كامل احتياطات و مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها ضمن الاحتياطات المتحجزة المخصصة .

*/ في حالة عدم توحيد الميزانيات فان الاستثمارات في المؤسسات المصرفية و المالية التابعة سوف يتم استثنائها من جانب الموجودات على أن تطرح من رأسمال و هذا سيؤثر على المصارف الجزائرية خاصة منها العمومية و التي تملك مساهمات كبيرة في المصارف و الشركات المالية الأخرى .

*/ تنتج المصرف الجزائرية نحو تسهيل الموجودات قدر المستطاع لكي تنال الأوزان الدنيا من المخاطر الائتمانية و هذا سيحول المصارف الجزائرية من الإقراض متوسط و طويل الأجل إلى الإقراض قصير الأجل.

*/ستسعى المصارف الجزائرية لزيادة سيولة موجوداتها و ذلك عن طريق زيادة احتياطاتها النقدية و تخفيض آجال القروض الاستثمارية مما يسبب انخفاض عائدات هذه الموجودات.

*/ازدياد تكلفة الحصول على الموارد المالية من الأسواق الدولية و الحد من حركة تدفق الأموال العالمية إلى الجزائر و ذلك بسبب التصنيف الذي اعتمدته لجنة بازل باعتبار الدول العربية (باستثناء السعودية) في عداد الدول ذات المخاطر الائتمانية المرتفعة.

لكل ذلك يرى بعض المهتمين بالشأن المصرفي الجزائري ضرورة اتباع الوسائل التالية لمواجهة الآثار السلبية لمقررات لجنة بازل لكفاية رأس المال :

+/+ زيادة راس مال البنوك الجزائرية و ذلك عن طريق تحسين هوامش الربحية من خلال زيادة الكفاءة و توسيع قاعدة الخدمات المصرفية لتشمل التأمين و إدارة الاستثمار و التجمع في وحدات أكبر حجما و أكثر قدرة على التنافس ، فضلا عن توفير أموال جديدة مباشرة من أسواق الأسهم و السندات ، زيادة عن تخفيض حصص الأرباح المدفوعة للمساهمين لتكوين رأس مال إضافي من الأرباح.

+/+ تغيير استخدامات الأموال و إعادة هيكلتها لأن محفظة الإقراض تشكو من ارتفاع الديون المشكوك في تحصيلها مما يبرز في النهاية أهمية سعي المصارف لتغيير تركيبة موجوداتها لصالح المعاملات الائتمانية الأقل خطرا ، و ذلك بتخفيض حجم موجوداتها المرجحة بأوزان مخاطر عالية .

+/+ العمل على تحسين أداء البنوك الجزائرية و ذلك عن طريق استخدام المعايير المحاسبية و معايير احتياطات القروض المعدومة التي تعتبر على درجة كبيرة من الأهمية لتحديد كفاية رأسمال و اكتساب ثقة الدول الدائنة و الأسواق المصرفية الدولية .

و قد يكون صغر حجم البنوك الجزائرية في غير صالحها إزاء المنافسة الحادة الأجنبية في الداخل و الخارج إلى جانب قلة خبرتها في الشؤون المالية الدولية ادا ما قورنت بمعظم البنوك الأوروبية ، كما أشار إلى ذلك الرفاعي في مرجعه السابق.

**الخاتمة :**

و يجدر بنا و نحن نختم الورقة البحثية المتعلقة بالآثار الاقتصادية لاستعمال العملة الأوروبية من طرف البنوك الجزائرية محل الدراسة و ذلك بالتركيز على مقررات لجنة بازل حول كفاية رأسمال من خلال توصيف التحديات و توظيف الفرص ، نقول يجدر بنا أن ندون جملة الملاحظات التالية التي نوردها على شكل نصائح و

توصيات :

- 1- ضرورة تكثيف المعلومات و زيادة المعطيات بالنسبة للبنوك الجزائرية فيما يخص نظام اليورو.
- 2- زيادة رأسمال من أجل رفع معدل كفاية رأس المال بما ينسجم و المعايير التي وضعتها لجنة بازل و هذا بدوره سيعمل على تعزيز قدراتها التنافسية .
- 3- ضرورة تدريب البنوك لموظفيها و تعرفهم بنظام اليورو و إعادة النظر في عمليات الخزينة لبحث فرص تحقيق وفورات و إمكانية تحقيق إدارة أفضل للسيولة عندما تكون بعملة واحدة.
- 4- يساهم اليورو في خفض مخاطر أيعار الصرف المرتبطة بالتعاملات التجارية بعملات أوروبية متعددة كما أنه و بفضل الشروط الصارمة للعضوية في منطقة اليورو ، فمن المرجح أن تنسم عملة اليورو بالاستقرار و القوة .
- 5- يتوجب على البنوك الجزائرية أن تعيد صياغة إستراتيجيتها حتى تكون على استعداد للتعامل مع سوق أوروبية موحدة وفق نظام اليورو لي تستفيد م هذه الفرصة التاريخية ، خاصة بعدما وضعت اتفاقية الشراكة الجزائرية - الأوروبية محل التنفيذ.
- 6- العمل على توسيع قاعدة الخدمات المصرفية للبنوك الجزائرية لتشمل جوانب التأمين و الاستثمار و ذلك لمواكبة الخدمات المصرفية الأوروبية خاصة و التمكن من ممارسة النشاط المصرفي على الصعيد الدولي.
- 7- الاجتهاد في مواكبة الثروة التكنولوجية المصرفية التي بدأت تعم مختلف البنوك في العالم ، اد لا بد للجهاز المصرفي الجزائري أن يكون مواكبا للتكنولوجيا المصرفية حتى يتكيف مع نظام اليورو ، لكي يدعم قدراته التنافسية و يوفر أنظمة و قواعد بيانات متكاملة عن عملائه و عن الاسواق المحلية و العربية و الدولية .
- 8- العمل على تحسين الأداء و تنمية القدرة التنافسية و ذلك عن طريق استخدام المعايير المحاسبية المتعارف عليها دوليا.

المراجع

- 1- صلاح الدين حسن السيسي : اليورو ، عالم الكتب ، القاهرة ، 2003.
- 2- أحمد حسين الرفاعي : أثر السوق الأوروبية الموحدة على القطاع المصرفي الأوروبي و المصارف العربية ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، 1997.
- 3- وزارة الاقتصاد المصرية : العملة الأوروبية الموحدة و أثارها الاقتصادية ، 1999.
- 4- عبد الرحمن صبري : تطوير البنية المالية التحتية في الوطن العربي ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة ، 1998.
- 5- سعد حافظ محمود : الاقتصاد العربي و تحديات القرن الواحد و العشرين ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، 1998.
- 6- عبد اللطيف بلغرسة : محاضرات في التسيير المصرفي ، كلية الاقتصاد و التسيير والتجارة ، جامعة باجي مختار عنابة ، 2005.